

بيان

في إطار متابعتها للمعركة النضالية التي تخوضها النقابة الوطنية للتعليم العالي دفاعا عن الجامعة العمومية و البحث العلمي ببلادنا، وعن المطالب المشروعة للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين، ومواصلة للمستوى العالي لتعبئتهم، وبدعوة من المكتب الوطني، استأنفت اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي يومه 24 ماي 2014 اجتماعها الذي بدأته يوم 05 أبريل 2014، في ظل إصرار الوزارة الوصية على عدم التفاعل الإيجابي مع المطالب المشروعة للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين، واستبدال العمل التشاركي المسؤول بمناورات المماطلة والتسويق.

وبعد الاستماع لكلمة المكتب الوطني والنقاش الذي تلاها، فإن اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي:

- تحيي عاليا الانخراط الكامل والمسؤول للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين، من جميع مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، في إنجاح الإضراب الوطني ليومي 13 و 14 ماي 2014 والوقف الاحتجاجية أمام مقر الوزارة كما تنوه بعمل المكتب الوطني وتديره للمرحلة؛
- تطالب بالتنفيذ العاجل للالتزامات الوزارة في إطار الاتفاقات السابقة مع المكتب الوطني، والمعالجة الشمولية للملف المطالب الوطني؛ كمقدمة لعملية الإصلاح الحقيقي والجدي للتعليم العالي والبحث العلمي بدءا بالتعديل الشامل للقانون 00.01 ومراجعة النظام الأساسي للأساتذة الباحثين بما يحسن من الوضعية المادية والاعتبارية للأستاذ الباحث، وينهض بمستوى التعليم العالي والبحث العلمي؛
- تحذر مرة أخرى من مغبة الإمعان في الإذعان لإملاءات الدوائر المالية الدولية بقصد تخلي الدولة عن مسؤولياتها تجاه التعليم العالي بصفته خدمة عمومية وعن قطاعات اجتماعية أخرى، والإذعان كذلك لدوائر الضغط المحلية من أجل التماهي في تقليد سياسات غير محسوبة المخاطر في حالة المغرب، أبانت التجارب الدولية عن فشلها خدمة لقطاع طفيلي يقتات من أزمت مجتمعات منهك باقتصاد الرعب والاحتكار؛
- تدعو جميع القوات الحية في البلاد، أحزاب سياسية، نقابات، مجالس منتخبة، هيئات رسمية ومنظمات غير حكومية، وجميع تنظيمات المجتمع المدني إلى كلمة سواء حول محورية التعليم العالي، بصفته خدمة عمومية تنفرد بإسداؤها الجامعة العمومية الموحدة، في أي سياسة تنمية حقيقية، درءا للخطر الداهم الذي يتهدد المجتمع المغربي جراء تصور متهور يدفع بعشرات الآلاف من الشباب إلى اليأس ومنه إلى غياهب المجهول. وفي هذا الصدد تطالب اللجنة الإدارية المكتب الوطني بالإسراع بتشكيل الجبهة الوطنية للدفاع عن الجامعة العمومية؛
- تدين وتستهنج التصريحات غير المسؤولة للسيد الوزير وخرجاته الإعلامية المتهورة. وتعتبر أن مصداقية المؤسسات الرسمية رهين بمدى الجدية والتحفظ الواجب الالتزام بهما في تدبير الشأن العام والإقلاع عن سلوك المناورات وتضييع الوقت، كما تعتبر أن كرامة الأستاذ الباحث والهيكل الجامعية المنتخبة وسمعة النقابة العاملة والمواطنة، النقابة الوطنية للتعليم العالي، أقوى من الحملات المغرضة المباشرة أو بوكالة بعض الأقاليم المأجورة؛
- تترحم على روح الطالب عبد الرحيم الحسناوي الذي اغتاله أيادي آثمة، كما تترحم على جميع الضحايا السابقين للعنف في المجال الجامعي وتطالب بالإعمال القانوني الصارم في المعالجة القضائية لهذه الجريمة الشنعاء ولجميع قضايا العنف السابقة. واللجنة الإدارية إذ تؤكد على نبذها لكل أشكال العنف والترهيب حسا ومعنى ومحاولات فرض الرأي الوحيد وتغيب الحوار الحر الديمقراطي، وإذ تؤكد على ضرورة الالتزام بقواعد الحوار الحضاري البناء واحترام الاختلاف بين جميع مكونات الحقل الجامعي، ومطالبتها

بتأمين السلامة النفسية والجسدية لجميع رواد المجال الجامعي، في إطار الضوابط القانونية واستقلال الجامعة، فإنها تعلن عن رفضها لأي محاولة لاستغلال العمل الإجرامي ليوم 24 أبريل ذريعة للرجوع القهري بالجامعة العمومية إلى سنوات الحجر والعسكرة، وعليه فإنها تطالب بإلغاء المذكرة ذات الصلة المشتركة بين وزارة التعليم العالي ووزارة الداخلية.

إن النقاش العميق والمسؤول الذي عرفه اجتماع اللجنة الإدارية، والذي يعكس حجم القلق والاستياء العارم في أوساط السيدات والسادة الأساتذة الباحثين من الحالة المزرية التي آل إليها التعليم العالي والبحث العلمي ببلادنا، وتذمرهم من عدم جدية المسؤولين الحكوميين في التعامل مع الملف المطلي الوطني والمقترحات النقابية بخصوص الارتقاء بالتعليم العالي والبحث العلمي، وغياب الإرادة السياسية لدى السلطات العمومية لمعالجة الاختلالات البنيوية المتراكمة، بل وسعيها إلى الإجهاز على ما تبقى من الجامعة العمومية وفتح مستقبلها على المجهول من خلال إصرارها على تسليع التعليم العالي وخلق ميز طبقي عبر بدائل جامعية مؤدى عنها.

وبناء على ذلك، فإن اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي تقرر ما يلي:

1. خوض إضراب وطني لمدة 72 ساعة؛
2. تجميد الهياكل المنتخبة بمجالس الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث؛
3. استدعاء ممثلي النقابة الوطنية للتعليم العالي بمجالس الجامعات وكتاب الفروع الجهوية للاجتماع بالمكتب الوطني؛
4. الإبقاء على أشغال اللجنة الإدارية مفتوحة، مع تفويض مهمة برمجة وتنفيذ هاته القرارات للمكتب الوطني.
5. تقرر تنظيم يوم دراسي بالرباط يوم 20 يونيو 2014 حول موضوع: "الجامعة العمومية ومسؤولية الدولة"

واللجنة الإدارية، إذ تحمل الوزارة الوصية كامل المسؤولية عن تأزيم الوضع الجامعي وتعميق حالة الاحتقان والتذمر في صفوف الأساتذة الباحثين بما قد يعصف بالانطلاقة السليمة للدخول الجامعي المقبل في حال استمرارها في سياسة التماطل في تنفيذ الاتفاقات والتسويق في الاستجابة للملف المطلي للنقابة الوطنية للتعليم العالي، فإنها تهيب بالسيدات والسادة الأساتذة الباحثين بالمزيد من التعبئة واليقظة ووحدة الصف، والاستعداد لخوض جميع الأشكال النضالية التصعيدية للدفاع عن مستقبل الجامعة العمومية وعن المطالب المشروعة للسيدات والسادة الأساتذة.

وعاشت النقابة الوطنية للتعليم العالي واحدة موحدة صامدة و مناضلة.

حرر بالرباط يوم 24 ماي 2014
اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي

